

لماذا لا يوجد أفق للحل السياسي في ليبيا؟

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

والواقع أن عقيدة الجيش المعبرة عن عقيدة الدولة الليبية غير قابلة لمشروع الإسلام السياسي ولجماعة الإخوان التي كان النظام الملكي قد حظرها في العام 1954، ثم حظرها النظام الجمهوري في العام 1973، وحظرها البرلمان الحالي في مايو 2019، وهو حظر لم يأت من فراغ، وإنما بعد التأكد في كل مناسبة من أن الجماعة متورطة في الإرهاب ومخططات الانقلاب والتمرد على سيادة الدولة والارتباط بقوى خارجية معادية.

بهذا الشكل فإن الحل السياسي كما يراه الجيش هو مناقض تماما للحل السياسي الذي يراه الطرف المقابل المتمثل في جماعات الإسلام السياسي والمليشيات الخارجة عن القانون والتحالف القطري التركي الإخواني، والذي يتمثل بالأساس في إدماج المليشيات وخاصة منها المؤدجلة دينيا وعرقيا وجهويا في المؤسسة العسكرية، واعتبار فايز السراج قائدا أعلى للقوات المسلحة بما يتيح له فرصة التخلص من القائد العام المشير خليفة حفتر، وعدم التعرض للجماعات الإرهابية المتلحقة بالغطاء السياسي، وتقاسم السلطة وفق النفوذ المفروض بقوة السلاح على مراكز القرار السياسي والاقتصادي بالعاصمة لا وفق ما يفرزه صندوق الاقتراع أو تفره الإرادة الشعبية.

بمعنى أن الحل السياسي لدى تلك الأطراف ومن يقف وراءها إقليمي ودوليا، هو ذلك الذي يضمن للإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان الاستمرار في الهيمنة على مقاليد الدولة، وللمليشيات المتغلغل في مفاصل المؤسسة العسكرية والأمنية، تحت شعار المد الثوري والانحصار لثورة فبراير 2011 حتى وإن كانت مرفوضة من الشارع الليبي مثلما حدث في انتخابات يونيو 2014 عندما انهزم الإخوان، فانقلبوا على النتائج بإطلاق منظومة فجر ليبيا الإرهابية لاحتلال العاصمة وطرد المؤسسات المنتخبة نحو شرق البلاد.

وسر دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية للحل السياسي كما يراه الإخوان وحلفاؤهم، هو أن المؤسسة العسكرية تهدف إلى بناء الدولة ذات السيادة والقادرة على حماية مقدراتها والمستعدة إلى الدعم الشعبي، بينما لا يعترف الإسلام السياسي بالسيادة الوطنية، وإنما بمشروعهم العابر للحدود الذي لا يرى مانعا من التفريط في القدرات لخدمة هدفين: البقاء في السلطة وخدمة المشروع العقائدي الذي يتحركون تحت لوائه.

بيدو التناقض حادا بين المشروعين، وتزداد حدته إذا أدركنا البعد الإقليمي والدولي لكل من الطرفين، فالجيش منخرط في منظومة الاعتدال العربي التي ألت على نفسها مقاومة مشروع الإسلام السياسي بمختلف مكوناته وتحصين الدولة الوطنية المدنية والنسيج المجتمعي من محاولات الهتك والتفكيك على أسس دينية أو مذهبية أو طائفية، بينما سلطات حكومة الوفاق ومليشياتها جزء من مشروع يرى أن أهدافه العقائدية فوق الدولة والمجتمع، وهو مرتبط أساسا بمشروع أكبر يتجاوز مفهوم الدولة الوطنية إلى وهم العودة إلى دولة الخلافة الذي يموله القطريون ويحاول الأتراك تجسيده على أرض الواقع بقوة التدخل العسكري واعتماد المرتزق من كل الجنسيات في ذلك.



فرنسا و«لحظة الحقيقة» في ليبيا

الأتراك على قاعدة الوطية في الغرب واحتمال تقديمهم إغراء للاميركان بتحويلها إلى قاعدة لحلف الناتو الذي لم يتردد أمينه العام في تكرار معروفة دعم السراج قبل تحول الوضع العسكري في غرب طرابلس.

وما يمكن أن يزيد الموقف تعقيدا ما أشارت إليه التسريبات منذ يناير الماضي بخصوص "اتفاق بين موسكو وأنقرة للتشارك في تقاسم ليبيا الغنية بالطاقة" وربما هذا كان السبب الرئيسي وراء تغيير في الموقف الأميركي لصالح حكومة فايز السراج. أما فرنسا المعزولة حاليا في غرب ليبيا وبغير المنخرطة تماما بدعم المشير خليفة حفتر، فقد بررت من قبل تعاونها معه لمكافحة الإرهاب وأمن الساحل (قواتها في مالي منذ 2013) ودول الجوار. ومن هنا تعززها الشراكة الاستراتيجية مع مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة اللتين تدعمان الجيش الوطني الليبي، وإعادة إحياء علاقتها التاريخية مع تونس حتى "لا تقع في الحضيض التركي" كما يقول سفير فرنسي سابق. وتواجه فرنسا مشكلة دائمة مع الجزائر التي تعارض تلقائيا كل دور فرنسي في الإقليم وموقفها كان في الأساس ضد التدخل الغربي في ليبيا. وما يقلق

الاتحاد الأوروبي في بروكسل هو استخدام تركيا للورقة الليبية من أجل التفاوض من موقع قوي مع الأوروبيين. ويلاحظ أحد موظفي المفوضية الأوروبية ملامح تغيير في الموقف الإيطالي لأن روما أخذت تنظر بحذر إلى التمركز التركي في مناطق غرب ليبيا مسرح نفوذها التقليدي. وتبقى نقطة الضعف الأوروبية متمثلة في موقف برلين الحريصة دوما على علاقتها مع تركيا أيا كانت طموحات أردوغان. لم يعد يتفق بق جرس الإنذار إزاء "برميل البارود الليبي" لأن مجلس الأمن الدولي لم يتمكن بكل بساطة من فرض تطبيق قرار 2011 بحظر توريد الأسلحة، ولم ينجح كل مندوبيه بسبب حدة الانقسام الدولي. ومن دون الحديث عن كل مشغلي الحريق الليبي تبدو خلاصة الفشل الأوروبي - الفرنسي حاسمة مع احتمال بلورة "استانة" لليبيا بين روسيا وتركيا على غرار شمال سوريا. ولذلك من دون مساهمة فرنسا للتشديد على الحل السياسي وعلى الحد الأدنى.

أمام العجز الأوروبي، والضوء البرتقالي الذي منحه واشنطن للتدخل التركي في ليبيا من أجل صد النفوذ الروسي، لا يستبعد على مدى متوسط التوصل إلى مشاركة في المصالح الاستراتيجية بين روسيا وتركيا اللتين تحاولان تهميش اللاعبين الدوليين والإقليميين

الأزمة السورية. أمام الانقسام والعجز الأوروبي، والضوء البرتقالي الذي منحه واشنطن للتدخل التركي من أجل صد النفوذ الروسي، لا يستبعد على مدى متوسط التوصل إلى مشاركة في المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، المؤثرة بين روسيا وتركيا، وهما لاعبان رئيسيان حاضرا في سوريا، ولذا لا يحاولان تهميش اللاعبين الدوليين والإقليميين الآخرين المشاركين في هذا الملف المعقد للغاية.

والجدير بالذكر، أنه كانت لدى هذين البلدين استثمارات ضخمة في ليبيا قبل عام 2011 وكانا يعارضان دائما تدخل الناتو ضد نظام العقيد معمر القذافي. ويبدو أن كليهما اليوم مصمم على إبقاء مصالحه في مكانها بالفعل، وقيل كل شيء يسعى لزيادة نفوذه السياسي والعسكري.

وفي هذا الإطار تجمع تركيا رجب طيب أردوغان بين النزعة السلطوية في الداخل والحزب التوسعي الإمبراطوري. ويقلد الرئيس التركي نظيره الروسي لناحية تشريع تدخله بناء على اتفاقية أمنية مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل المجتمع الدولي.

لكنه يستند إلى المجموعات الإسلامية وعلى الكراغلة ("أحفاد الأتراك" الذين قدر أردوغان عددهم بمليون شخص) وحسب مصدر أوروبي "تتأسس أقرة روما في اللعب على وتر الأليات غير العربية في ليبيا لتنشيط نفوذها هناك". من جهتها، يبدو أن روسيا لن تفوت الفرصة لتجد نفسها على أطراف جنوبي أوروبا. وكما يكشف دبلوماسيون غربيون من خشية أميركية وأوروبية من تمركز روسيا في ليبيا على المدى الطويل، الأمر الذي سيعيق المصالح الغربية في أفريقيا ويثير مخاوف أمنية لدول جنوب أوروبا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود الروسي الدائم في شرق ليبيا يعني بالتأكيد الأميركيين، الذين حسب مصدر ليبي مطلع "سعوا إلى الحصول على قاعدة عسكرية في ليبيا خلال فترة القذافي، والتي لم يحصلوا عليها"، ولذا يخشى هذا المصدر من سيطرة

د. خطار أبو دياب
استاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للتحليل والسياسة - باريس

تقر الأوساط الفرنسية بأن ما يجري في ليبيا حاليا هو "فشل أوروبي" و"فشل فرنسي" في المقام الأول. ويثير الانخراط المتزايد لتركيا بشكل مكشوف ولروسيا بالوكالة في ليبيا، المخاوف من تكرار السيناريو السوري حسب تحذيرات قائد القوات الأميركية في أفريقيا ووزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الذي اعتبر أمام مجلس الشيوخ أن "استمرار هذا الوضع على بعد 200 كيلومتر من الساحل الأوروبي يمثل تهديدا للأمن الإقليمي وأمن أوروبا". وبالغفل مع تصاعد التدخل الخارجي في الصراع الليبي تهتز الوحدة الليبية، وأمن الجوار، واستقرار شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وبالطبع التوازنات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

إزاء هذا الواقع، يبرز الاتحاد الأوروبي كلاعب عاجز ومنقسم مع التكرار بأنه لن يكون هناك حل عسكري والتشديد على الحل السياسي وفق عملية مؤتمر برلين. لكن المكاسب التركية الأخيرة واحتمال بلورة شراكة تركية - روسية في التحكم بالملف الليبي تضع فرنسا أمام «لحظة الحقيقة» لأن إدارتها لم ترحل ما بعد القذافي كانت كارثية ويتم دفع ثمنها الآن.

قبل مواجهات الأسابيع الأخيرة التي تراجعت فيها قوات الجيش الليبي في منطقة الغرب، تأكد الاستعصاء العسكري والسياسي وفضل المبعوث الدولي السابق غسان سلامة الرحيل بعد استنتاجه عدم احترام مقررات مؤتمر برلين وعدم وجود بوادر الوصول إلى تسوية من طرفي النزاع الرئيسيين في الداخل وكذلك بين اللاعبين الإقليميين والدوليين الذين يتنازعون لمصالح نفعية الكعبة الليبية المتخثرة على مر السنين الأخيرة، مع الإشارة إلى أن الموقع الجيوسياسي لهذا البلد على شاطئ المتوسط وبين شمال أفريقيا والشرق الأوسط يعطى للتنازع حوله طابع صراع بالوكالة يامتد في زمن التخطيط الاستراتيجي.

ومن دون شك أن الشروخ الكبيرة في ليبيا العملاق شمال أفريقي (من ناحية المساحة والثروات) المنقسم بين طرابلس وبرقة، يمكن إذا استمر التصعيد في التسبب بحريق إقليمي مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، كما هو الحال في

